RECEIVED
17 DEC 1984

عالم النفط

نشرة اسبوعية تعنى بشؤون النفط

ALAM-AN-NAFT published by Petroleum Translation and Publishing Services Inc. Address: 1211 Conn. Ave. N.W. Suite 304, Washington, D.C. 20036

المجلد السابع عشر، العدد ٢٠ — ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٥ هـ، ١٥ كانون الأول ١٩٨٤

مشدداً على أهمية حل مشكلة فروقات الاسعار بين خامات أوبك
العتيبة: لن ندخل «حرب أسعار» ولن تخيفنا «حرب المخزونات»

أكد الدكتور مانع سعيد العتيبة، وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة ان اوبك مصممة على الدفاع عن بنيتها التسعيرية الحالية التي ترتكز الى سعر خام القياس السعودي الخفيف البالغ ٢٩ دولاراً للبرميل لان بديل ذلك سيكون حرب اسعار تعود بنتائج وخيمة على جميع دول العالم ولا تكون اوبك فيها الخاسرة الوحيدة.

وقال العتيبة ان اوبك تعرف كيف تتعامل مع «حرب المخزونات» التي شنتها شركات وحكومات الدول المستهلكة في محاولة لزيادة الضغط على اوبك لتخفيض اسعارها («عالم النفط»: العدد الماضي»). واضاف ان اوبك سبق ان تعاملت مع مثل هذه الحرب في الماضي حين وصل معدل السحب من المخزونات الى ما بين ٦ و٧ ملايين ب/ي، بينما لا يتجاوز معدل السحب الحالي ٣ ملايين ب/ي، «وهذا لن يخيف اوبك».

وشدد العتيبة، في حديث خاص لصحيفة «الشرق الاوسط» السعودية التي تصدر في لندن، على ضرورة معالجة مشكلة فروقات الاسعار التي تعاني منها دولة الامارات العربية المتحدة ودول أخرى منتجة للخامات الخفيفة «حتى لا تضطر هذه الدول الى اتخاذ قرارات لا تتفق مع قرارات اوبك». واكد ان معالجة مشكلة الفروقات ستساعد سوق النفط على تصحيح اتجاهها والخروج من أزمتها بسرعة اكبر. واضاف «نحن في دولة الامارات العربية المتحدة عانينا وما زلنا نعاني من مسألة الفروقات واوضحنا موقفنا امام مؤتمر اوبك الأخير وعلى ضوئه تم تشكيل اللجنة الوزارية الثلاثية» التي تضم في عضويتها بالاضافة الى العتيبة، كلاً من وزير البترول والثروة المعدنية السعودي وأمين النفط الليبي. وكانت هذه اللجنة قد عقدت اجتماعاً في الكويت في الاسبوع الماضي لبحث هذه المسألة وتقديم توصياتها الى مؤتمر اوبك المقرر عقده في ١٩ كانون الأول الجاري.

ورداً على سؤال عما اذا كانت دولة الامارات ستطلب من مؤتمر اوبك المقبل، في حال عدم توصله الى قرار واضح بشأن الفروقات، اية استثناءات خاصة على غرار الاستثناء الذي اعطي لنيجيريا، قال العتيبة «يجب علينا معالجة مشكلة الفروقات من الزاوية الواسعة وليس فيما يخص دولة عضو واحدة كدولة الامارات، لان ما ينطبق على الامارات ينطبق ايضاً على عدد من الدول الاعضاء المنتجة للخامات الخفيفة... التي تجد نفسها غير قادرة على تسويق الحصص المخصصة لها. فما قيمة الحصة اذا لم تستطع الدولة ان تسوقها. لذلك يجب ان يسمح لكل دولة ان تكون في وضع تنافسي معقول بحيث تستطيع ان تسوق حصتها».

وأعرب العتيبة عن تفاؤله بتحسن سوق النفط خلال الشهر الجاري، ولكنه شدد على اهمية التزام المنتجين بقرارات اوبك. وقال ان امام اوبك خيارين: اولهما يخدم، رغم صعوبته، مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء، وهو الدفاع عن اسعار النفط الحالية، وثانيهما الدخول في حرب اسعار وهو أمر ترفضه اوبك لانه لن يخدم احداً وسوف تمتد اضراره لتشمل العالم كله وتتسبب في انهيار اقتصادي عالمي، «نحن في المنظمة لن نكون اول الخاسرين اذا اندلعت حرب اسعار، واننا نطلب من الدول المنتجة خارج اوبك المزيد من التعاون والا تستغل ظروف السوق فتزيد انتاجها النفطي وتضعف فاعلية قرارات اوبك».

إقتراح قطري بمد خط أنابيب غاز الى أوروبا

طرح علي جيده، العضو المنتدب للمؤسسة العامة القطرية للبترول، مرة أخرى، إمكانية بناء خط أنابيب غاز في العقد المقبل يمتد من حقل غاز الشمال القطري العملاق الى أوروبا، كمنفذ محتمل لتصريف إنتاج الغاز من الحقل المذكور بعد أن يبدأ الانتاج التجاري. وقد طرح جيده إقتراحه هذا أمام ندوة دولية عقدت في الدوحة وحضرها عدد من شركات النفط الدولية العاملة في منطقة الخليج ومن شركات هندسة الأنابيب وشركات الغاز الطبيعي الاستشارية.

وقال جيده، الذي كان يشغل في الماضي منصب أمين عام منظمة أوبك، إن خطاً لأنابيب الغاز بين الخليج وأوروبا لن يكون فقط أقصر من خط الغاز السوفييتي الضخم البالغ طوله ٦٠٠٠ ميل والذي يصل حقول الغاز السوفييتية بأوروبا الغربية، بل إنه «سيكون أقل كلفة وسيمر في مناطق أقل وعورة.»

إلا أن مسؤولي الشركات الحاضرين في الندوة قالوا إن نجاح مثل هذا المشروع يعتمد على التنافسية السعرية للغاز القطري في أوروبا، وأشاروا الى أن «السوق المفضلة» للغاز القطري هي آسيا، وخصوصاً اليابان، التي يرتفع استهلاكها من الغاز بوتيرة أسرع مما يرتفع استهلاك أوروبا والولايات المتحدة.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة أنباء أوبك (أوبكنا) أن الشركة القطرية للغاز المسيل التي أنشئت حديثاً لتنفيذ مشروع تطوير حقل الشمال عقدت اجتماعها التأسيسي أخيراً، كما عقد أول اجتماع لمجلس إدارتها.

المكسيك تتوقع أن تتبنى أوبك هيكلا تسعيرياً جديداً يحل مشكلة الفروقات

أعرب نائب وزير الطاقة المكسيكي عن اعتقاده بأن أوبك ستتبنى هيكلا تسعيرياً جديداً بعد أن تقدم لجنة فروقات الأسعار التابعة لأوبك تقريرها الى اجتماع أوبك الوزاري العادي المقرر عقده في جنيف في ١٩ الشهر الجاري. ولكنه قال إن هيكل الأسعار الجديد هذا لن يعني بالضرورة أن أسعار النفط ستنخفض عن مستوياتها الحالية. وأضاف إن بلاده تتمتع بميزة إنتاجها للخامين الخفيف والثقيل، وبما أن الطلب على الأخير آخذ في الازدياد وعلى الأول آخذ في التراجع، فان شركة النفط المكسيكية الوطنية (بيمكس) أصبحت تتمتع بمرونة أكبر في مجال إنتاج الخام المطلوب في الوقت المناسب.

من جهة أخرى، أعربت أمانة الطاقة والمناجم والصناعة المكسيكية عن قلقها من السحوبات الكبيرة من المخزونات النفطية في الدول المستهلكة لأنها تتنافى مع تطورات السوق الموسمية العادية، كما أعربت عن استيائها من ممارسات بعض الدول المصدرة للنفط في مجال التجارة ومستوى الانتاج الذي تجاوز في بعض الحالات السقف الذي حددته أوبك.

وأضافت «إن ممارسات المنتجين والمستهلكين تؤثر بشكل خطير على استقرار السوق، ومن شأنها أن تزيد من حالة الغموض وتقلب أسواق النفط الخام والمنتجات النفطية رأساً على عقب. ولذلك على جميع الأطراف أن تتصرف بمسؤولية لتحقيق الأمن في مجال الطاقة وإمدادات النفط.»

وكانت الأمانة قد قالت إن صادرات النفط المكسيكية في الشهر الماضي بلغت ما معدله ١،٤٤ مليون ب/ي بينما كان المعدل اليومي خلال فترة العشرة أشهر الأولى من هذا العام ١،٥٤٣ مليون ب/ي. و يعكس الفارق خفض الصادرات البالغ ١٠٠٠٠٠ ب/ي الذي التزمت به المكسيك مساهمة منها في تخفيف الضغط عن الأسعار والذي أعلنت شركة بيمكس أنها ستتابع الالتزام به خلال الشهر الحالي.

شركة تنمية نفط عمان تزيد إحتياطها النفطي بمعدل أربعة أضعاف إنتاجها في ١٩٨٤

زادت شركة تنمية نفط عمان إحتياطها من النفط الخام بمعدل أربعة أضعاف ما أنتجته خلال العام الماضي. و يظهر تقرير الشركة السنوي أن احتياطها من النفط وسوائل الغاز سيبلغ ٣،٤٩٥ مليارات برميل في نهاية العام الحالي، أي بزيادة ٥١٣ مليون برميل عما كان في نهاية ١٩٨٣.

وكان إنتاج الشركة قد ارتفع الى ١٣٧،٤ مليون برميل في عام ١٩٨٣، أي بمعدل ٣٧٦٥٥١ ب/ي، مقابل ٣٢٤٥٠٠ ب/ي خلال عام ١٩٨٢.

وتقول الشركة إن اكتشافها النفطين في الوفرة وفياض في عام ١٩٨٣، والتقييم الناجح لاكتشاف عام ١٩٨٢ في منطقة صيالة كرست أهمية منطقة هايمة كمصدر جديد مهم للخام الخفيف. وستستخرج أولى كميات النفط من حقل الزولية الشمالي الشرقي، في الطرف الشمالي لمنطقة صيالة، هذا العام، وتم بناء خط أنابيب طوله ٤٨ ميلا وقطره ٢٠ بوصة لوصل هذا الحقل بخط الأنابيب الرئيسي القادم من مناطق عمان الجنوبية.

وتذكر الشركة أن خطة التنمية الحالية قد تؤدي الى إنتاج ٣٠٠٠٠ ب/ي من الخام الخفيف في منطقة صيالة بحلول عام ١٩٨٧. ولا يحتوي نفط صيالة ذي الجودة العالية على كميات الغاز الكبيرة التي توجد عادة في حقول الخام الخفيف. وستضطر الشركة لنقل كميات إضافية من الغاز من حقل سيح نهيده لتأمين الوقود اللازم للتشغيل.

وقد تحقق اكتشاف نفطي مهم جديد في منطقة الذيلة، جنوبي شرقي حقل الخوير، في شمال عمان. كما تم اكتشاف خام خفيف في تكوين كوكب.

وكانت الشركة قد اكتشفت ما يزيد على مليار برميل من الخام الثقيل في موضعه خلال عام ١٩٨٣، وكان أغلب هذه الاكتشافات في المناطق الجنوبية. لكن إذا تم استعمال وسائل الاستخلاص التقليدية، فان نسبة استخراج الخام الثقيل لن تتعدى ١٠٪ في كثير من الحالات. وتم اكتشاف كميات إضافية من الخام الثقيل في حقل أمين كما أن عمليات حفر ناجحة في تكويني غرب نمر وغرب كريم رفعت الاحتياطي في هذين الحقلين بدرجة ملموسة.

من جهة أخرى، تقوم شركة تنمية نفط عمان بانشاء ثلاثة مشاريع تجريبية تهدف للتأكد من صحة ثلاث وسائل استخلاص محسن. و يقع مشروعان في حقل مرمول في الجنوب والثالث في حقل قرن العلم.

وسيبدأ تنفيذ مشروعي مرمول الذي يعمل أحدهما بطريقة الدفع بالبخار والثاني بالدفق البولمري قبل نهاية العام الحالي. وسيكون بقدرة المشروع الأول زيادة الانتاج بنحو ٣ ملايين برميل من النفط. أما المشروع الثاني فستتم فيه دراسة تأثير ضخ البولمر فقط وفي حال نجاح التجارب، سيتم تنفيذ مشروع أكبر

نظراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا فرنسا: أهمية بالغة لخط الأنابيب عبر أفريقيا

قال أندريه جيرو وزير الصناعة الفرنسي السابق الذي يشغل حالياً منصب مدير مركز الطاقة والمواد الخام في جامعة باريس ـ دوفين إن سياسة فرنسا في مجال الطاقة تقوم على «قناعتها العميقة بأن منطقة الشرق الأوسط ستمر في حالة عدم الاستقرار لعدة أعوام نتيجة للمشاكل السياسية المختلفة». وأضاف أن فرنسا لا يمكنها بناء سياستها على فكرة أن القضية الفلسطينية ستحل خلال هذه الفترة.

وقد ذكر جيرو، الذي كان يتحدث في ندوة عن نظرة فرنسا الى مسائل أمن الطاقة أقامها أخيراً مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية التابع لجامعة جورجتاون الأمريكية، أن من بين العوامل التي تؤثر في استقرار هذه المنطقة الحرب العراقية ـ الايرانية، والوضع في اليمن الجنوبي وأفغانستان، وما دعاه «الثورة» الشيعية.

وشكك جيرو في أمن الطرق البحرية لناقلات النفط عبر البحر الأحمر في ظل وجود المرافق السوفييتية في اليمن الجنوبي وأثيوبيا، وحول رأس الرجاء الصالح، بالنظر الى الأوضاع غير المستقرة في جنوب أفريقيا وأنغولا وموزامبيق. واستنتج جيرو من ذلك أن خط أنابيب «عبر أفريقيا» المقترح مده عبر السودان وأفريقيا الوسطى والكاميرون هو «مشروع ذو أهمية بالغة» لأنه يتفادى جميع هذه المناطق غير المستقرة سياسياً.

ومن جهة سوق النفط أشار جيرو الى أن هناك عوامل تساهم في عدم استقرار هذه السوق أكثر من تلك التي تعمل على استقرارها. وقال إن عملية تسعير النفط عن طريق تحديد فروقات في الأسعار قياساً بجودته هو عامل أساسي «فأوبك تحدد سعراً لخام القياس تضع في ضوئه أسعاراً مختلفة ومتجانسة. وطالما توجد طاقة إنتاج فائضة ومجال للغش فان نظام الفروقات في الأسعار يجعل من المستحيل ضبط السوق.»

لزيادة كمية النفط المستخرجة. أما المشروع الثالث، في حقل قرن العلم فسيعمل بطريقة الضخ بالماء وسيبدأ تنفيذه في العام القادم حيث سيضخ ٣٠٠٠ ب/ي من الماء، على حرارة ٢٠٠ درجة مئوية في الحقل الذي لا يتوقع أن يتعدى معدل الاستخلاص فيه ٢٪ بدون تطبيق وسائل الاستخلاص المحسن.

وتقول شركة تطوير نفط عمان إن نجاح المشاريع التجريبية الثلاثة قد يقود الى تنفيذ مشاريع أخرى على نطاق واسع في التسعينات وما بعدها.

وكالة الطاقة الدولية: إنتاج أوبك يتجاوز السقف الرسمي للمنظمة بمعدل ٨٠٠ ألف ب/ي

قدرت وكالة الطاقة الدولية معدل إنتاج أوبك خلال تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بنحو ١٦،٨ مليون ب/ي، أي ما يزيد بنحو ٨٠٠٠٠٠ ب/ي على سقف الانتاج الجديد الذي حددته المنظمة في اجتماعها الطارىء الأخير، و بنحو ٢٠٠٠٠٠ ب/ي على مستوى الانتاج الفعلي خلال تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. وقدرت الوكالة متوسط إنتاج أوبك خلال الربع الأخير الحالي بنحو ١٦،٧ مليون ب/ي، أي ما يساوي معدل إنتاج الربع الثالث.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري الأخير إن السعودية وقطر وربما الكويت قد خفضت إنتاجها فعلا في تشرين الثاني (نوفمبر) بينما زادت إيران ونيجيريا إنتاجها. وتوقعت أن يرتفع معدل إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك خلال الربع الأخير من العام الحالي ٣٠٠٠٠٠ ب/ي عن الربع الثالث، وأن تصل إمدادات النفط العالمية الى ما معدله ٤٦ مليون ب/ي خلال الربع الأخير.

وأجرت الوكالة تعديلا كبيراً في تقديراتها لأوضاع المخزونات النفطية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذ قالت إنها باتت تعتقد الآن أن هذه المخزونات زادت بمعدل ٤٠٠٠٠٠ ب/ي في الربع الثالث، بدلا من نقصانها بمعدل ١٠٠٠٠٠ ب/ي كما توقعت سابقاً. وقدرت معدل السحب من هذه المخزونات خلال الربع الأخير بنحو ٨٠٠٠٠٠ ب/ي. ويختلف هذا الرقم كثيراً عن تقديرات منظمة أوبك التي تقدر معدل السحب في الآونة الأخيرة بما يتراوح بين ٣ و٤ ملايين ب/ي، وعن تقديرات بعض الهيئات في الدول الصناعية، مثل شركة دروري التي قدرت معدل السحب من المخزون بنحو ٢،٦ مليون ب/ي («عالم النفط»: العدد الماضي).

ومن النقاط الرئيسية التي عالجها تقرير الوكالة:

الامدادات: يتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط السعودي خلال الربع الأخير ٣،٨ ملايين ب/ي، مقابل ٤،١ ملايين ب/ي في الربع الثالث. و يتوقع أن تزيد إيران إنتاجها بمعدل ٢٠٠٠٠٠ ب/ي الى ٢،٣ مليون ب/ي، وأن تزيد نيجيريا إنتاجها بمعدل ٣٠٠٠٠٠ ب/ي الى ١،٥ مليون ب/ي. كما يتوقع أن يحافظ أعضاء أوبك الآخرون مثل أندونيسيا والغابون وإكوادور وفنزويلا على مستويات حصصهم القديمة، في غياب أية إشارة الى أن هذه الدول ستخفض إنتاجها تنفيذاً لقرار أوبك الأخير الذي قلص حصص معظم الدول الأعضاء.

أما خارج أوبك، فيتوقع تقرير الوكالة ازدياداً مقداره ٣٠٠٠٠٠ ب/ي في الامدادات من بحر الشمال يقابله انخفاض بمعدل ١٠٠٠٠٠ ب/ي في إمدادات كندا. وسترتفع الامدادات من مصر والهند والبرازيل بينما تنخفض إمدادات المكسيك.

الطلب: أظهر تحليل أنماط الطلب النفطي بين الربعين الأول والثالث أن المليوني ب/ي التي أضيفت الى الطلب في هذه الفترة توزعت على الشكل التالي: ١،٤ مليون ب/ي في أمريكا الشمالية، ٤٨٠٠٠٠ ب/ي في منطقة الباسيفيكي، و٢٠٠٠٠٠ ب/ي فقط في أوروبا.

وفيما ارتفع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ٣،٨٪ في النصف الأول من ١٩٨٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فان إجمالي استهلاك الطاقة ارتفع بنسبة ٧،١٪، مما يشير الى الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة غير النفطية. فقد ارتفع استهلاك الفحم بنسبة ١٠،٢٪، بينما ارتفع استهلاك الغاز بنسبة ٩،٨٪.

وقدرت الوكالة معدل الطلب النفطي في الدول النامية في السنة الحالية بنحو ١١،٥ مليون ب/ي.

المخزونات: قدرت المخزونات النفطية في دول منظمة التعاون بنحو ٤٣٧ مليون طن في أول تشرين الأول (أكتوبر) الماضي بعد تنقيحها عن الرقم السابق البالغ ٤٢٨ مليون طن. وتوقعت الوكالة أن تخفض هذه المخزونات الى ٤٢٦ مليون طن بحلول أول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥. وقالت الوكالة إن صافي السحب من المخزونات في الربع الأخير (٨٠٠٠٠٠ ب/ي) سيشتمل على معدل سحب مقداره ١،١ مليون ب/ي من قبل الشركات، يقابله بناء مخزون بمعدل ٣٠٠٠٠٠ ب/ي من قبل الحكومات.

دراسة أمريكية ـ بريطانية: تقلبات الأسعار ستصبح السمة المميزة لأسواق النفط

تؤكد دراسة صادرة عن مؤسسة جيمس كابل للتحليل الاقتصادي البريطانية ومؤسسة كامبريدج لأبحاث الطاقة الأمريكية أن الصعوبات التي تواجهها أوبك حالياً ستدوم مدة أطول مما يتوقع بعض المراقبين، وإن قوى السوق ستواصل ضغطها للابقاء على أسعار النفط متدنية خلال السنوات الثلاث القادمة.

وتضيف الدراسة التي نشرت تحت عنوان «مأزق أوبك المتفاقم» أن سوق النفط العالمية والدول الأعضاء في أوبك ارتكزت في تسيير أعمالها في الآونة الأخيرة الى افتراضات وتوقعات غير صحيحة تقول بأن الطلب على نفط أوبك سيبدأ بالارتفاع بنشاط مع الانتعاش الاقتصادي. أما الواقع، كما تقول الدراسة، فهو أن الطلب سينتعش فعلا، ولكن ليس بمقدار توقعات أوبك، ولن تزيد حصة أوبك من هذه الزيادة عما يتراوح بين ٦٥ و٧٠٪.

وتتوقع الدراسة أن يرتفع إجمالي الطلب بنسبة ١،٧٪ في العام الحالي وبنسبة ١،٤٪ في العام القادم ثم ١٪ في العام الذي يليه و١،٦٪ في عام ١٩٨٧. ولهذا فمن المرجح أن تكون الزيادة خلال فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ بحدود ٢،١ مليون ب/ي وأن لا تتعدى في حدها الأقصى ٢،٨ مليون ب/ي. ولما كانت حصة أوبك من هذه الزيادة تتراوح بين ٦٥ و٧٠٪، فان الدول المنتجة من خارج أوبك ستزيد إنتاجها بحوالي ٨٠٠٠٠٠ ب/ي بحلول عام ١٩٨٧.

وفيما يتعلق بآثار الحرب العراقية ـ الايرانية ترى الدراسة أنه سواء توصل الطرفان الى اتفاق سلام أو استمر الصراع بينهما فستكون النتيجة واحدة: ازدياد فائض الامدادات واستمرار الضغوط على الأسعار. فاذا ساد السلام بين البلدين، سيتجه العراق وإيران لزيادة إنتاجهما من النفط لتسديد ديونهما المترتبة من الحرب ولتمويل الاعمار. وإذا استمرت الحرب فان العراق سيزيد من صادراته النفطية عبر خطوط الأنابيب بواقع مليون ب/ي في عام ١٩٨٦ (راجع التقييم الأوروبي لاحتمالات الحرب والسلام في نزاع الخليج في «عالم النفط»: العدد الماضي).

وتستنتج الدراسة أن هذه الظروف تستدعي بناء أرضية جديدة لأسعار النفط تقوم على اعتبار هذه الأسعار إطاراً عاماً بدل رسم سعر واحد محدد. وتقترح على سبيل المثال وضع إطار تتراوح فيه أسعار النفط خلال السنوات القليلة المقبلة بين ٢٤ و٢٩ دولاراً للبرميل. وتدعو الى اعتبار التقلبات في أسعار النفط أمراً طبيعياً والعزوف عن إعطائها مضامين «رؤيوية» مع ما يرافقها من حديث عن «انهيار أوبك» أو عن «الهبوط الحر» للأسعار. وأكدت الدراسة أن تقلبات الأسعار ستصبح السمة المميزة لسوق النفط.

أوضاع سوق النفط العالمية واتجاهاتها على المدى القريب

قوى السوق ستتحول مرة أخرى لصالح الدول المنتجة للنفط في السنوات القليلة المقبلة

تعرض المقالة التالية الأوضاع الحالية لسوق النفط واتجاهاتها على المدى القريب كما ترى من زاويتي مصالح منظمة أوبك من جهة ومصالح شركات النفط الأجنبية من جهة أخرى. وترى هذه المقالة التي كتبها قسطنطين نيكاندروس رئيس العمليات الدولية لشركة كونوكو أويل ونشرتها مجلة «أويل أند غاز جورنال» الأمريكية أن قوى السوق التي يبدو أنها تفلت الآن من يدي أوبك ستعود مرة أخرى لتعمل في صالحها لأن أسعار النفط السائدة حالياً لا تشجع على إيجاد احتياطيات نفط جديدة مما يعني أن معظم الاحتياطي العالمي سيظل ضمن حدود أوبك وسيعطيها بالتالي القدرة على التحكم بالأسواق.

رغم أن الطلب العالمي على النفط يشهد انتعاشاً مضطرداً منذ مدة تزيد على عام الآن، فان سوق النفط لم تتحسن بعد إذا أخذت في الاعتبار إتجاهات أسعار النفط الفورية والحسومات الفورية الممنوحة على الأسعار الرسمية. والسؤال الذي يتبادر الى الذهن طبيعياً هو: متى سينعكس تزايد الطلب على أحوال السوق النفطية؟

منذ عام ١٩٨١، عندما بدأت سوق النفط بالانحسار، كان يقال إن الأمور لا بد أن تتحسن عندما يتوقف هبوط الطلب وعندما تتوقف عمليات السحب من المخزونات النفطية في الدول المستهلكة. والآن وقد تحقق هذان الأمران، فان الأسئلة التي تطرح نفسها هي: لماذا تهدد أسعار النفط الفورية من وقت لآخر بتخفيض آخر في الأسعار الرسمية؟ وهل سيكون عام ١٩٨٥ عاماً أفضل بالنسبة للدول المنتجة للنفط أم أنها ستظل عرضة لتقلبات العرض والطلب؟ وكيف ستتأثر شركات النفط من جراء وضع كهذا؟

برهنت التوقعات السابقة القائلة إن إنتاج أوبك النفطي سينتعش بشكل هام على أنها سابقة لأوانها. فحتى نهاية عام ١٩٨٦، لن يكون هناك حاجة لانتاج أكثر مما يتراوح بين ١٨ و١٨،٥ مليون ب/ي من نفط أوبك. ويبين الجدول المرافق الافتراضات المتعلقة بالطلب وإمدادات الدول خارج أوبك والمخزونات النفطية التي كانت وراء تحديد تقديرات إنتاج أوبك أعلاه.

الضغوط على الأسعار

كان الشعور السائد لمدة من الزمن أن أوبك لم تعد تسيطر على السوق وأنها تجاهد للبقاء في وجه قوى السوق العاملة على تخفيض الأسعار.

ومن المعروف أنه عندما تهبط الأسعار في السوق الفورية وعندما يتجه الطلب نحو الهبوط، على المنتجين أن يخفضوا الأسعار لتصريف النفط. وقد إتبعت أوبك هذه الاستراتيجية في ربيع عام ١٩٨٣ عندما خفضت سعر نفط خام القياس من ٣٤ دولاراً للبرميل الى ٢٩ دولاراً للبرميل. لكن الزيادة في إنتاجها من جراء هذا التخفيض كانت طفيفة وربما لم تتعد ٧٥٠٠٠٠ ب/ي. وفي الوقت نفسه قدرت خسارة العائدات المترتبة عن السعر المنخفض بـ١٦ مليار دولار في العام الحالي. ويبدو الآن واضحاً أن هذا التخفيض في الأسعار زاد من الضغوط المالية على دول أوبك عوضاً عن مساعدتها. إلا أن فائدة هذا التخفيض أنه أثبت لجميع منتجي النفط أن الجميع يتأثرون سلباً من انهيار الأسعار. ومن شأن هذا أن يقوي قناعة الدول الأعضاء بضرورة توزيع حصص الانتاج بشكل فعال من أجل تجنب تراجع آخر في الأسعار.

وتطبق أوبك حالياً سقفاً على الانتاج لكنها لا تملك أساليب فعالة لمراقبة التقيد به. فسوق النفط، وبالتحديد الفوارق بين السعرين الرسمي والفوري، هي التي وفرت تاريخياً آلية تنظيم إنتاج أوبك وتقريبه للمستوى المطلوب.

ومع اتساع الهوة بين أسعار النفط الرسمية والفورية، بدأت الشركات التي تشتري النفط بموجب عقود تواجه ضغوطاً مالية لتقليص مشترياتها من الدول المنتجة للنفط. وعندما استجابت الدول المنتجة لقوى السوق هذه بعدم عرض كميات النفط غير المطلوبة، أعيد توازن العرض والطلب واستقرت الأسعار على مستويات قريبة من الأسعار الرسمية أو حتى أعلى منها.

لكن في العام الماضي، شهدت الأسعار الفورية تراجعاً مستمراً عن السعر الرسمي، وهو اتجاه يوحي بأن قسماً لا بأس به من خام أوبك لم يعد يباع بالسعر الرسمي بل يصرَّف على أساس فوري. وقد نتج عن ذلك أن أوبك لم تعد تخضع نفسها لما تريده الشركات التي تشتري النفط بل بدأت تأخذ على عاتقها ضبط الانتاج بشكل مباشر ومخطط سلفاً.

هل تنجح أوبك في التحكم بالأسعار والانتاج؟

تستمر التغييرات الداخلية في دول أوبك في إضفاء الشكوك حول مقدرة أوبك على الالتزام بأسعار النفط وسقف إنتاجه. ويتوقع عدة منتجين في أوبك أن يسمح ازدياد الحاجة للنفط في العام ١٩٨٥ برفع سقف الانتاج وبالتالي رفع حصصهم في مستويات الانتاج الجديدة. وتستمر حرب العراق مع إيران خالقة توقعات شديدة التباين حول مقدرة منطقة الخليج الغربي على توفير إمدادات النفط. وبينما هناك من ناحية أولى احتمال بحصول زيادة كبيرة في طاقة أوبك الانتاجية على المدى القريب، فان هناك من ناحية أخرى احتمالا كبيراً أيضاً بحصول تقليص حاد في الامدادات.

ومما يعقد من الصورة بالنسبة لمشتري ومنتجي النفط على حد سواء هو نمو سوق النفط المستقبلية، أي سوق شراء النفط بالأجل. ومع أنه من غير الواضح حتى الآن الدور الذي ستلعبه التجارة المستقبلية في النفط في وقت لاحق، فان التداول في السوق المستقبلية له تأثير نفسي هام على السوق إجمالا.

وقد اتضح هذا في الشتاء الفائت عندما أدى ضعف السوق المستقبلية الى تراجع أسعار السوق الفورية كاد أن يؤدي بدوره الى تخفيض الأسعار المعلنة في الولايات المتحدة.

صورة الوضع من زاوية المنتجين

لقد نجحت أوبك بتحقيق هدفها الأساسي وهو حماية بنية أسعار النفط الخام رغم اضطرارها في عام ١٩٨٣ الى تخفيض أسعارها الرسمية وهذا بحد ذاته إنجاز كبير في ضوء المعطيات التالية:

(١) توقعات أوبك السابقة لعائدات كبيرة من مبيعات النفط الخام (٢) الخلافات الحادة بين أعضاء المنظمة (٣) عدم وجود مساندة فعالة من قبل الدول النفطية من خارج أوبك لجهود أوبك في مكافحة الاستخدام الهائل للمخزون النفطي في عامي

١٩٨٢ و١٩٨٣.

لكن أوبك تمكنت من تأمين بعض التأييد وبصورة تدريجية من الدول المنتجة الأخرى للتقليل من ضغوط الأسعار. لكن هذا التأييد كان محدوداً ولم يساهم في استيعاب جزء ذي شأن من طاقة أوبك الفائضة.

وينظر الى أوبك بصورة عامة على أنها منظمة ذات قدرة محدودة على الاستجابة لضغوط السوق النفطية، إذ يعتبر كثير من المراقبين أنهم سيواجهون أزمات متكررة خلال السنوات القليلة القادمة. ولا شك أن على منتجي أوبك أن يجدوا طريقة فعالة لموازنة إنتاجهم مع الطلب في السوق، لكنهم في الوقت نفسه يتمتعون بمقدرة أكثر مما هو معترف به على معالجة نفسية السوق وتخفيف تأرجح ميزان العرض والطلب. ويعود هذا الى أن المخزون النفطي العالمي لم يعد قادراً على ذلك كما كان الوضع في الماضي. فمستوى المخزون المنخفض لن يسمح بتوفير منتجات نفطية لمدة طويلة خاصة إذا ما قررت أوبك اتخاذ إجراء جماعي بتخفيض إنتاجها النفطي والمحافظة على أسعارها الرسمية.

لكن بعد بضع سنوات، ستسير قوى السوق مرة أخرى في اتجاه أوبك لأن السعر الحالي والنظام الضريبي في العالم غير ملائمين لاستبدال الطاقة الانتاجية.

صورة الوضع من زاوية الشركات

تشكل توقعات الطلب النفطي الضعيف على المدى القصير تحدياً محيراً لشركات النفط، وهو كيف ستتمكن أن تحافظ على استراتيجية بعيدة المدى بينما تواجه الحقائق الحاضرة. وتواجه شركات النفط العاملة في مجالي الاستكشاف والتكرير المآزق على حد سواء.

فقطاع العمليات السابقة للانتاج لم يتأثر كثيراً في السنوات القليلة الماضية رغم تراجع أسعار النفط الخام. ويعود هذا الى أن تكاليف التشغيل قد انخفضت، بعض الشيء خاصة في مجالات الحفر وخدمات حقول النفط، كما انخفضت تكاليف الاستثمار خارج الولايات المتحدة نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار.

وبصورة عامة تمكنت شركات النفط من زيادة أرباحها من عمليات التنقيب خلال العام الحالي، ويعود هذا الى زيادة مبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي والافادة من هبوط تكاليف الانتاج. لكن كثيراً من هذه الفوائد الاقتصادية لن تحافظ على زخمها في العام القادم، وستواجه شركات النفط مصاعب أكثر في جني أرباح إضافية من عمليات الاستكشاف وتوفير المبالغ اللازمة لاعادة الاستثمار. كما أن الزيادة في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ستكون معتدلة في المدى القصير ومن غير المتوقع أن تزيد أسعار النفط والغاز. ولن تستمر تكاليف الحفر في الهبوط، بينما سترتفع تكاليف التشغيل مع الزيادة في التضخم.

لكن مأزق شركات النفط يكمن في أنه في الوقت الذي ستهبط فيه عائداتها وأرباحها وبالتالي المبالغ المخصصة لاعادة الاستثمار، فانها مضطرة لتوفير المال اللازم لاستثماره في اكتشاف وتطوير احتياطيات نفطية جديدة لمجابهة تضاؤل الانتاج من الحقول الحالية.

وتوحي صورة انكماش ميزان العرض والطلب للغاز في الولايات المتحدة خلال العامين القادمين بأن الوقت مؤات لاستثمار المال في التنقيب عن الغاز، ولذلك ستواجه شركات النفط العاملة في مجال التنقيب خيارات صعبة عند تخصيص المبالغ الضرورية للاستثمار في المجالات المتاحة. وستحقق الشركات التي تستخدم هذه المبالغ لزيادة إنتاجيتها وتخفيض تكاليفها وتنظم عملياتها نجاحاً أكثر من غيرها.

العمليات المتممة

لم تحرز شركات النفط العاملة في مجال التكرير إلا أرباحاً قليلة خلال الأعوام القليلة الماضية نتيجة للأثر الذي تركه فائض طاقة التكرير وللمنافسة الشديدة في سوق المنتجات النفطية والانخفاض في الطلب.

لكن الآثار المترتبة عن تزايد أسعار الوقود لم تحظ باهتمام المحللين الاقتصاديين. فأسعار زيت الوقود المرتفعة تقلص أرباح شركات التكرير نتيجة لزيادة تكاليف اللقائم وتخفيض أسعار المنتجات النفطية الخفيفة. وقد نتج عن ذلك خفض أرباح المصافي المتقدمة تكنولوجياً وتقليص فوائد ميزة الترقية التي تتمتع بها مقارنة بالمصافي البسيطة القديمة.

وقد تتحسن أرباح العمليات المتممة بعض الشيء في العامين القادمين، نظراً لتوقعات انخفاض أسعار زيت الوقود، ولهبوط تكاليف النفط الخام نتيجة لخفض أسعاره في السوق الفورية، ولبعض التحسن في هوامش أرباح الشركات في أوروبا. كما أن الضغط على أسعار منتجات النفط الخفيفة قد يتراجع بعض الشيء حالما ينتهي إضراب عمال مناجم الفحم البريطانية.

أما في المدى البعيد، فان الزيادة في إنتاج الخامات الثقيلة واستمرار إنتعاش سوق الوقود البديلة سيفيد المصافي المتقدمة تكنولوجياً.

وتتردد المصافي التي تعاني من تقلص أرباحها بشكل متزايد في تحمل التكاليف الاضافية المترتبة عن دفع السعر الرسمي للنفط الخام في وقت تأخذ أسعار المنتجات النفطية بالهبوط في السوق الفورية. ومما يعكس هذا الاتجاه الزيادة الكبيرة في كميات النفط الخام التي يتم شراؤها بأسعار السوق الفورية.

لكن شركات تكرير النفط يجب أن تستمر بالتشديد على التكيف مع تقلص الأسواق والمنافسة الشديدة، رغم احتمال تحسن اقتصادياتها في المستقبل.

ويجمل القول إن صورة الطلب الحالي على النفط عالمياً لن تجلب الفرج لأوبك التي عانت إحباطاً مزمناً نتيجة لانخفاض مستويات إنتاجها من النفط. فالدول الأعضاء عليها أن تستمر في محاولاتها إيجاد طريقة لضبط الانتاج ولموازنة العرض والطلب، لكنها في الوقت نفسه من المتوقع أن تنجح في الدفاع عن السعر الحالي.

وبالنسبة لشركات النفط، فان تحسينات في كفاءة إنتاجها وضبط تكاليف تشغيلها يجب أن تطبق في عمليات التنقيب للمحافظة على زخمها في العمل على إيجاد بدائل للاحتياطي الحالي وفي العمليات المتممة للعودة الى تحقيق أرباح كافية.

ميزان العرض والطلب النفطي ١٩٧٩ - ١٩٨٦
(بملايين البراميل يومياً)

	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
طلب النفط في العالم غير الشيوعي	٥٢،٢	٤٤،٨	٤٥،٩	٤٦،٣	٤٧،٠
الامدادات:					
— من خارج أوبك	٢١،٨	٢٦،٠	٢٦،٨	٢٧،٠	٢٧،٣
— زيادة المخزونات (أو نقصانها)	١،٠	-٠،٥	-	-	٠،١
— سوائل الغاز الطبيعي من أوبك	٠،٨	١،٠	١،٢	١،٣	١،٣
الطلب على نفط أوبك	٣٠،٦	١٧،٣	١٧،٩	١٨،٠	١٨،٥

أخبار النفط العالمية والمحلية

الكويت تقرر الدفاع عن جزيرتي بوبيان ووربه «ضد أي اعتداء»

قالت وزارة الدفاع الكويتية إن الحكومة نشرت قوات عسكرية تساندها المدفعية وصواريخ مضادة للطائرات في جزيرتي بوبيان ووربه وهما جزيرتان تقعان على الحدود البحرية بين العراق والكويت. وقالت الوزارة إن هذه الخطة تهدف الى «ردع أي خطر عسكري من قبل الذين يريدون شن الحرب علينا».

ومع أن وزارة الدفاع لم تذكر العراق أو إيران بالاسم، يرى دبلوماسيون في الكويت أن المعني بهذه الخطوة قد يكون العراق وليس إيران فقط، وذلك لأن العراق قال إن الجزيرتين تتمتعان بأهمية استراتيجية لأسطوله في الخليج، وكان قد طلب من الكويت منحه تسهيلات بحرية فيها، غير أن إيران حذرت الكويت من النتائج المترتبة عن ذلك.

فرنسا وإيطاليا توافقان رسمياً على تمويل خط الأنابيب العراقي

وافقت الحكومتان الايطالية والفرنسية رسمياً على تأمين اعتمادات تصدير قيمتها ٣٠٠ مليون دولار للمساعدة على تمويل خط الأنابيب العراقي الذي سيصل حقول النفط العراقية الجنوبية بخط أنابيب بترولاين ي، والذي تبلغ تكاليفه ٥١٠ ملايين دولار. وسيتم تسديد تكاليفه الباقية بحوالي ٧ ملايين برميل نفط. وقد تم شحن أول حمولة نفط أخيراً («عالم النفط»: ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٨٤). أما الشحنات الباقية فستحمل في العام القادم.

إنتاج أبوظبي النفطي يعود الى التراجع بعد ارتفاع وجيز

عاد إنتاج أبوظبي من النفط الخام للانخفاض بعد ارتفاعه في منتصف الشهر الفائت. وتقدر مصادر صناعة النفط في الامارات أن الانتاج الحالي من المناطق البحرية في أبوظبي بحوالي ٣٠٠٠٠٠ ب/ي و بأكثر قليلا من ذلك من حقل مربان البري. وكان إنتاج خام مربان قد قفز الى ما بين ٤٥٠٠٠٠ و٤٦٠٠٠٠ ب/ي في منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بعد قرار شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) زيادة هوامش أرباح شركات النفط المنتجة في أبوظبي.

ومن المتوقع أن تحافظ مستويات الانتاج على حالها في الشهر الجاري لا سيا في النصف الأول منه.

«بنوك» تتكبد خسائر كبيرة بسبب بيع النفط في السوق الفورية

إعترفت شركة النفط الوطنية البريطانية (بنوك) بأنها تقوم حالياً ببيع ٤٠٠٠٠٠ ب/ي من نفط بحر الشمال بأسعار فورية تقل عن السعر الذي تدفعه للشركات التي تؤمن لها هذا النفط بموجب اتفاقيات عقود المشاركة في الانتاج. وذكر إيان غوسكيرك، مدير بنوك التنفيذي، أن هذا هو السبب الكامن وراء تكبد الشركة لخسائر كبيرة خلال الأشهر الستة الماضية.

وقال غوسكيرك في شهادة أدلى بها أمام لجنة برلمانية بريطانية تحقق في الخسائر التي تواجهها بنوك، إن الشركة تدرس إمكانية إجراء تغييرات بنيوية في سياستها التسعيرية قد تطال فترات العقود و«حجم الدور الذي تلعبه الأسعار الفورية» في تحديد أسعار العقود.

وشدد غوسكيرك على أهمية الدور الذي تلعبه بنوك في «إعادة الاستقرار» الى أسعار النفط، مؤكداً أن قرار الشركة بخفض أسعارها في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي اتخذ لتحقيق هذا الهدف! وقال إن فروقات أسعار أوبك، التي ليست لها علاقة مباشرة بالسوق، تشكل مشكلة رئيسية في تسويق الخام الخفيف، وتوقع حصول تحسن ملموس إذا نجحت أوبك في تسوية مسألة الفروقات.

إرتفاع طفيف في حركة شحن النفط بحراً في ١٩٨٤

تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة في حركة ناقلات النفط هذا العام لأول مرة منذ عام ١٩٧٩. و يعود هذا الى توقف انحسار الاستهلاك في النفط واستئناف التخزين في الدول الصناعية. و يتوقع أن تزداد حركة شحن النفط بنسبة تتراوح بين ٤ و٥٪ وهي زيادة طفيفة بالنسبة لما هو متوقع عادة في مثل هذه الظروف، وذلك لأن بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط زادت اعتمادها على نقل النفط بواسطة خطوط الأنابيب.

وكانت منظمة التعاون قد حذرت في تقرير نشر أخيراً من أن هناك ضرورة لكبح بناء ناقلات نفط جديدة وإهلاك بعض الناقلات الحالية خلال عدة سنوات قادمة للتوصل الى توازن في سوق الشحن البحري.

وقد قام مالكو الناقلات في العام الماضي باهلاك ما حمولته ٢٣،٣ مليون طن ساكن من الناقلات، وهو معدل قياسي. إلا أن الفائض في أسطول الناقلات العالمي ظل يقدر بنحو ١٥٠ مليون طن في ١٩٨٣. وهذا يشكل نحو ٥٠٪ من مجموع حمولة الأسطول الذي بلغ ٣٠٦،١ ملايين طن ساكن في منتصف ١٩٨٣.

العراق يتوجه لليابان لتسويق صادرات النفط الاضافية المتوقعة

سيقوم مدير عام المنشأة العراقية الوطنية لتسويق النفط بزيارة اليابان في أوائل العام القادم لاجراء محادثات تتعلق ببيع جزء من كمية المليون ب/ي الاضافية من النفط الخام العراقي الذي من المتوقع أن يتوفر في أوائل عام ١٩٨٦ وذلك بعد البدء بتشغيل وصلة خط الأنابيب التي ستربط حقول النفط العراقية بخط أنابيب بترولاين السعودي، والبالغة طاقتها نصف مليون ب/ي. و يتوقع أن ينتهي العمل في هذا المشروع في أواخر العام القادم. كما أنه من المقرر افتتاح خط أنابيب ثان يصل بين كركوك وميناء كيهان التركي الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في الربع الأول من عام ١٩٨٦. وتبلغ طاقة هذا الخط ٥٠٠٠٠٠ ب/ي أيضاً.

وتقول مصادر نفطية في الكويت إن العراق لا يتوقع أن تتوقف السعودية عن بيع ما يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠٠ ب/ي من النفط السعودي لحساب العراق بعد افتتاح خطي الأنابيب المنشودين، ذلك أن هذه المبيعات تعوض عن الخسارة الناجمة عن توقف صادرات النفط العراقي من ميناء ألفاو الواقع في الطرف الشمالي من الخليج.

أندونيسيا: قضية الفروقات أصبحت مشكلة رئيسية

يقول وزير الطاقة الأندونيسي الدكتور سوبروتو إن مسألة الفروقات أصبحت مشكلة رئيسية لأندونيسيا بسبب تغير أنماط التكرير لصلحة الخامات الثقيلة، وأعرب عن أمله في نجاح أوبك في مؤتمرها المقبل في حل هذه المسألة.

عائدات النفط البريطانية وصلت الى ذروتها

يقول تقرير لمؤسسة وود ماكنزي الاستشارية البريطانية إن عائدات بريطانيا من النفط بلغت ذروتها الآن وإنها ستبدأ بالانخفاض خلال السنوات العشر القادمة.

و يتوقع التقرير أيضاً أن يبلغ إنتاج النفط من الجرف القاري البريطاني ٢،٦٣ مليون ب/ي في العام القادم، ومن ثم ٢،٢ مليون ب/ي في عام ١٩٨٨. وكانت الحكومة قد توقعت أن تكون هذه الأرقام ٢،٤ مليون ب/ي و٢ مليون ب/ي على التوالي.

إنشاء شركة «غوتكو» للاتجار بالنفط والمنتجات

مصالح سعودية تشتري حصصاً في الفرع التجاري لشركة غلف

إشترت مجموعة مالية تدعمها مصالح سعودية حصصاً في شركة أسست حديثاً تحت إسم «غوتكو» ستقوم بشراء العمليات التجارية لشركة غلف أو يل الأمريكية التي اشترتها شركة شيفرون أخيراً. وقد أسست شركة «غوتكو» قبل شهرين في جزر الأنتيل الهولندية وستتخذ من هيوستن مقراً رئيسياً لها.

وتشارك في ملكية «غوتكو» شركة ألف للاستثمارات، المملوكة كلياً من البنك السعودي الأوروبي، ومجموعة «هندوبا» الهندية، التي تملك الحصة الأكبر في الشركة، ومجموعة من ١٢٠ موظفاً في فرع غلف التجاري بينهم رئيس الفرع هربرت غودمان، وشركة أف ابرستادت وشركاه للاستثمارات التي مهدت لعقد صفقة البيع.

وستتركز نشاطات «غوتكو» على بيع وشراء النفط الخام والمنتجات النفطية وزيوت التزليق والمنتجات الكيميائية في الولايات المتحدة وغيرها، وإن كانت صفقة البيع هذه لا تشمل تجارة نفط لدعم نشاطات غلف للتكرير والتسويق في الأسواق العالمية. وتتعامل «غوتكو» حالياً بنحو ٦٠٠٠٠٠ برميل نفط خام يومياً.

وبموجب هذه الصفقة ستستلم «غوتكو» مكاتب الفرع التجاري لغلف أو يل في البحرين وطوكيو وسنغافورة ولوس أنجلس ومدريد وتايوان بالاضافة الى ٥١٪ من أسهم شركة غلف أو يل (الصين) وهي شراكة بين غلف أو يل وشركة النفط الصينية (تايوان). وكانت غلف أو يل قد رفضت التصريح عن قيمة موجودات الفرع التجاري الذي بلغت مبيعاته ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣.

ورتبت غلف أو يل هذه الصفقة بسبب تعارض سياسة الفرع التجاري مع سياسة شيفرون، فشيفرون تبيع النفط الخام لمصافيها بينما الفرع التجاري لغلف مستعد لبيع النفط الخام لأي مشتر.

ولم تعرف بعد قيمة هذه الصفقة أو كيف ستتوزع ملكية الأسهم والحصص وإن كان من المؤكد أن يبقى غودمان، الذي كان القوة المحركة لهذه الصفقة، رئيساً للفرع على أن تعين هندوبا رئيس مجلس الادارة الجديد.

تخوف من سلسلة تصفيات بين الشركات الصناعية

تصفية أول شركة كويتية مسجلة في سوق المال

صوَّت مساهمو شركة صناعة الأدوات الصحية في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي على تصفية الشركة. وهي المرة الأولى التي تصفى فيها شركة محلية مسجلة في سوق الأوراق المالية الرسمية. وقد جرى تصويت مماثل في وقت سابق لكن الحكومة الكويتية رفضته وقامت بالبحث عن طرق لانقاذ الشركة. إلا أن الحكومة، وهي تملك أكثر من ٧٠٪ من الأسهم، أدركت استحالة معالجة مشاكل الشركة المالية.

وتبلغ ديون الشركة حوالي ١٠،٥ ملايين دينار كويتي (٣٥ مليون دولار) فائدتها السنوية ٦٥٠ ألف دينار كويتي (٢،٢ مليون دولار). وتتألف الديون من ٤ ملايين دينار كويتي من وزارة المالية الكويتية بمعدل فائدة يبلغ ٣٪، و٢،٢٥ مليون دينار كويتي (٧،٥ ملايين دولار) من بنك الكويت الصناعي بمعدل فائدة يبلغ ٧٪. أما البقية فهي تسليفات تجارية.

ويملك بنك الكويت الصناعي حق الرهن الأول على موجودات الشركة التي يشكل مصنع صبحان قسماً كبيراً منها. إلا أن الموجودات لا تعتبر كافية لتغطية الديون المستحقة للبنك. مما يبقي الدائنين وأصحاب الأسهم الآخرين فارغي الأيدي.

و يقول المراقبون إن هناك عدة شركات صناعية مسجلة تواجه الموقف نفسه، وهذا يفسر ممانعة الحكومة الأولية في تصفية الشركة.

وقد استأنفت الصحافة المحلية انتقادها للحكومة لعدم وجود استراتيجية صناعية واضحة ولعدم وجود حماية كافية للصناعات الجديدة. وكان هذا موضوعاً رئيسياً قبل تشكيل لجنة جديدة لدراسة طرق إحياء الاقتصاد التي يرئسها وزير المال الكويتي علي خليفة الصباح («عالم النفط»: ٣ و١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤).

موجودات «ساما» الخارجية تنخفض الى ١٠٠ مليار دولار

قالت نشرة «أنستيوشنال إنفستر» الشهرية التي تصدر في نيو يورك إن الموجودات المولدة للفوائد التي تحتفظ بها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في الخارج إنخفضت الى حوالي ١٠٠ مليار دولار في شهر آب (أغسطس) الماضي. وكانت هذه الموجودات قد بلغت أعلى مستوى لها (١١٨ مليار دولار) في شهر نيسان (إبريل) من عام ١٩٨٣. ونقلت النشرة عن مصدر مطلع في «ساما» أن الموجودات بالدولار إنخفضت الى ما يزيد قليلا على ٥٦٪ من مجموع الموجودات. ومعظم الموجودات الأخرى مستثمرة بالين الياباني والمارك الألماني وحقوق السحب الخاصة.

وأضافت النشرة أن «ساما» سحبت ما بين ٦،٥ و٧ مليارات دولار بين شهري نيسان (إبريل) وآب (أغسطس) لتغطية عجز ميزانية المملكة العربية السعودية في السنة المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

تراجع ميزانية الامارات ٢٧،٣٪ في ١٩٨٤ - ١٩٨٥

إنخفضت ميزانية الامارات العربية المتحدة للسنة المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بنسبة ٢٧،٣٪ عن ميزانية السنة المالية ١٩٨٣ - ١٩٨٤. وذكر تقرير لوزارة التخطيط في الامارات أن جميع الأموال المقرر إنفاقها ستصرف لانهاء مشاريع كان قد بدأ العمل بها قبل شهر تموز (يوليو) الماضي، تاريخ البدء بالسنة المالية الحالية، ولم يعلن عن تخصيص أي مبالغ لمشاريع جديدة في هذه الميزانية.

وقد انخفضت المخصصات المالية لجميع القطاعات الحكومية وفي الوقت نفسه خصصت مبالغ ولأول مرة لقطاعي صناعات المعالجة (١٢،٢ مليون درهم) والفنادق والمطاعم والتجارة (٤،٥ ملايين درهم). وكان قطاع خدمات الكهرباء والغاز والماء الأكثر تضرراً من تخفيض الميزانية (إنخفض بنسبة ٦٠،١٪) يتبعه قطاع التعليم (٥٣،٩٪).

توقيع البروتوكول التجاري بين العراق ومصر

وقع العراق ومصر رسمياً بروتوكولا تجارياً حدد قيمة التجارة المتبادلة بقيمة ١٠٠ مليون دولار، على أن يكون حجم التجارة ٥٠ مليون دولار لكل من الدولتين (راجع «عالم النفط»: العدد الماضي).

أسعار النفط والدولار وعلاقاتها بالنسبة لأوبك والمستهلكين

لا حل بسيطاً لتخفيف آثار ارتفاع سعر الدولار في قيم النفط للمستهلكين خارج الولايات المتحدة

تقول نشرة «بتروليوم إنتلجنس ويكلي» في تحليل لها عن العلاقة بين سعر الدولار وقيم النفط إن ارتفاع سعر الدولار في أسواق العملات الدولية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية قد يبدو لأول وهلة وكأنه يبرر قراراً تتخذه أوبك بخفض سعر نفطها بدولارين لجعل سعر خام القياس يساوي السعر السائد في آذار (مارس) ١٩٨٣، أي ٢٩ دولاراً للبرميل. لكن إجراء كهذا، أو أية محاولات تقوم بها أوبك لتعويض المشترين غير الأمريكيين عن ارتفاع قيمة الدولار قد تخلق من المشاكل أكثر مما تحل. ومع أن سعر الدولار عاد الى الانخفاض من مستوى الذروة الذي سجله في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الفائت، فان تكلفة نفط أوبك للمستهلكين خارج الولايات المتحدة ما زالت أكبر كثيراً مما كانت عليه في آذار (مارس) ١٩٨٣، قياساً بالعملات المحلية. وقد عانت الدول الأوروبية أكثر من غيرها نتيجة لقوة الدولار، فقد زادت تكلفة النفط بالنسبة إليها أكثر من ٢٥٪ في الوقت الذي انخفضت قيمة عملاتها مقابل الدولار. وقد ارتفع سعر نفط أوبك بنسبة ٦٪ أو ما يعادل ١،٧٥ دولار إذا ما قيس بالين الياباني أو وحدة حقوق السحب الخاصة، لكن بعد أخذ معدلات التضخم بعين الاعتبار، فان القيمة الفعلية لخام القياس بحقوق السحب الخاصة هبطت قليلاً.

والمشكلة الرئيسية التي تواجه أوبك إذا هي قررت خفض أسعارها تماشياً مع ارتفاع قيمة الدولار، هي أنها سوف تعني أنه سيكون على أوبك في المستقبل إتخاذ الخطوة الأصعب، وهي فرض زيادات على الأسعار عندما تنخفض قيمة الدولار للمحافظة على ثبات الأسعار. كما أن من شوائب إجراء كهذا خفض القوة الشرائية لأوبك بدرجة كبيرة، وهذا آخر ما تريده المنظمة في ضوء الصعوبات المالية الجمة التي تواجهها أصلاً.

ومن المشاكل المترتبة أيضاً عن إجراء خفض سعر النفط الاجحاف الذي سيلحق ببعض المستهلكين دون بعضهم الآخر. فالولايات المتحدة التي لم تتأثر تكاليف وارداتها النفطية بارتفاع قيمة عملتها ستستفيد من هذا الخفض بينما سيحتاج الأوروبيون الى خفض قيمته ٨ دولارات للعودة الى سعر خام القياس الذي كان سائداً في مارس ١٩٨٣، وهو خفض غير واقعي وغير معقول.

وهناك بديل كانت قد درسته أوبك مراراً في السبعينات، وهو تحديد سعر للنفط على أساس سلة عملات شبيهة بحقوق السحب الخاصة. لكن هذا قد يسبب عدة مشاكل أيضاً، أهمها أن الأسعار الرسمية المحتسبة على أساس هذه السلة سيكتنفها الغموض، ذلك أن السعر الفعلي بالدولار سيتغير عندها يومياً مما يجعل من أسعار النفط وفروقاتها في السوق عملية مربكة الى جانب تعقيد المسائل المتعلقة بالفترات الائتمانية والتمويل، مما يزيد احتمالات منح حسومات خفية من قبل أوبك. في أوائل السبعينات، عندما استخدمت سلة عملات «جنيف» لفترة وجيزة، ثبتت التعديلات الشهرية لأسعار النفط السائدة آنذاك والتي لم تكن تتعدى الدولارين للبرميل على أساس ٠،١ سنت للبرميل.

ولا شك أن قوة الدولار كانت ذات فوائد جمة لأعضاء أوبك في السنوات القليلة الماضية. فقد حسنت من مراكزها المالية في فترة تميزت بتراجع أسعار النفط ومبيعاته. ويجمع الخبراء المصرفيون أن الدول المصدرة للنفط تستطيع أن تستوعب خفض دولارين في سعر نفطها بسهولة نسبياً، فيما سيتسبب خفض قدره ٥ دولارات في سعر البرميل بزيادة مشاكل ديون المكسيك ونيجيريا وتوليد مشاكل جديدة لدول أخرى مثل الجزائر وأندونيسيا.

وتبدو هذه الصعوبات المالية حالياً ممكنة الحل، إذ أن تخفيض نيجيريا لسعر نفطها دولارين من جانب واحد تعوضه زيادة ١٠٠٠٠٠ ب/ي في صادراتها. كما أن المكسيك وفنزويلا اللتين تصدران الخام الثقيل بشكل رئيسي لم تصابا كغيرهما من الأزمة النفطية الأخيرة التي أصابت منتجي الخامات الخفيفة أساساً.

قوة الدولار وأثرها في رفع قيمة خام القياس

		١٩٨٤				١٩٨٣			
	التغير ٪ *	أكتوبر	يوليو	مايو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس
سعر خام القياس		٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠	٢٩،٠٠
الزيادة قياساً بـ:									
— حقوق السحب الخاصة	+ ٦،٤	٣٠،٨٧	٣٠،٦٦	٣٠،٠٣	٢٩،٣٩	٢٩،٨٨	٢٩،٥٩	٢٩،٢٨	٢٩،٠٠
— وحدة النقد الأوروبي	+ ٢٨،٨	٣٧،٣٦	٣٤،٦٤	٣٢،٧١	٣١،١٦	٣٢،٣٨	٣١،١٧	٣٠،٠٤	٢٩،٠٠
— المارك الألماني	+ ٢٨،٢	٣٧،١٩	٣٤،٠٢	٣٢،٨٧	٣١،٠٢	٣٢،٨٤	٣١،٨٩	٣٠،٤٥	٢٩،٠٠
— الجنيه الاسترليني	+ ٢٢،٦	٣٥،٥٥	٣٢،٤٨	٣٠،٨٧	٢٩،٤٥	٢٩،٨٩	٢٨،٦١	٢٧،٦٦	٢٩،٠٠
— الين الياباني	+ ٥،٩	٣٠،٧٢	٢٩،٨٧	٢٨،٣٧	٢٧،٧٣	٢٨،٨٤	٢٩،٨٦	٢٩،٥٤	٢٩،٠٠

* بين مارس ١٩٨٣ وأكتوبر ١٩٨٤

عالم النفط: تصدر عن دار الترجمة والنشر لشؤون البترول

صاحبها ومديرها المسؤول: مكرم عطية

رئيس التحرير: عماد الحاج

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار أو ما يعادلها

ALAM-AN-NAFT published by Petroleum Translation and Publishing Services Inc. Makram Atiyah, President. Imad El Haj, Editor in Chief. Address: 1211 Conn. Ave. N.W. Suite 304, Washington, D.C. 20036 U.S.A. Annual subscription: $200.00